



PROVISIONAL

A/IV.2254

3 October 1974

ARABIC

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر صحفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والرابعة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٣ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٠.٣٠

الرئيس : السيد مونتيل أرجويليس ( نيكاراغوا )

ثيم : السيد ( نائب الرئيس ) بوتفليقة ( الجزائر )

— مواصلة المناقشة العامة ( ٩ )

ألقيت الكلمات من :

السيد بروتس ( هايتي ) السيد سيك ( السنغال )

السيد ماكوفيسكو ( رومانيا ) السيد مسسو ( بربادوس )

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٢٣ ) : ( أ ) ، ( ب )

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة أفريقيا الجنوبية ( ٣٧ ) : ( أ ) ، ( ب )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات النلقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصنية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل " الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المناقشات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services

Room LX-2332 مع الحرص على إرسالها على نسخة واحدة من المحضر .

وبحسب أن هذا المحضر وزع ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

يرجى من الوفود أن تتقدم بهذه المهامات تقديما تاما تسهرا لانجاز العمل .

مواصلة المناقشة العامة

السيد / بروتس (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة

قد افتتحت في العام الماضي تحت علم الانفراج الدولي ، وكانت تستعد لمعالجة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للميثاق حتى تضمن للعالم توازنا فعالا حينما نشبت في الشرق الاوسط الحرب ، ورأينا في ذلك الوقت انهيار كل الآمان التي عقدناها وازدياد التضخم العالمي بسبب اندلاع هذا الصراع المسلح ، وأخذت الانسانية تشعر بالتذبذب وانتهت الدورة الثامنة والعشرون التي افتتحت تحت علامات الأمل بالقلق والفوضى .

وان هذه المزايا كلها تكفي بأن توضح لكم أن وفد جمهورية هايتي يدرك تماما مدى أهمية المهمة الطقاة على عاتقكم في هذه الدورة التاسعة والعشرين ، ويود وفد هايتي أن يؤكد لكم تعاونه معكم وان يتوجه لكم بتهانیه الحارة لهذه الثقة الغالية التي قدمت لكم والتي تعد تكريما لتقاليد النضال والشجاعة التي يتميز بها شعب الجزائر ، كما تعد أيضا تكريما لكم . ان الاحداث التي خيمت على العالم خلال فترة رئاسة الدكتور ليبولد بنيتس قد أكدت شهرته كدبلوماسي رأس أعمال الدورة الثامنة والعشرين بكل اخلاص . وان وفد هايتي يتقدم له بكل تهانيه ويجد له تقديره واعترافه بجميله .

وبالرغم من كل القلاقل التي لاقها المجتمع الدولي فان منظمة الأمم المتحدة لم تفقد أي شيء من حيويتها ، وفي عام ١٩٧٤ كان هذا العام أكثر رواجاً في المؤتمرات المتخصصة ، فبعد الدورة الطارئة للجمعية العامة التي درست المواد الأولية والتنمية بدأت كاراكاس وبوخارست تجذبان اهتمام العالم في ضرورة وضع نظام قانوني دولي للبحار ومعالجة مشاكل الاسكان ، وسوف تستقبل روما قريبا مندوبين من العالم أجمع لدراسة مشكلة غذاء الشعوب وهي مشكلة أساسية .

كل هذه الأنشطة ترجع الى السيد السكرتير العام الذي يود هنا وفد هايتي ان يشيد به . ان كل هذه الاجراءات التي تم اتخاذها في إطار المنظمة تعبر عن ادراك متزايد للمصير المشترك للشعوب وضرورة ايجاد حلول يتم التشاور عليها لحل مشاكل الانسانية .

لقد أسهمت جميعا في الاقلال من الحواجز الايدولوجية وتخفيف حدة الخلافات السياسية وأوضعت الاخطار التي تنجم عن الانعزاج بين الدول الصناعية والدول النامية ، كما أبرزت عناصر

وجود نظام اقتصادي خطير للخاية .

وكانت منظمة الأمم المتحدة ذاتها هي التي أوضحت هذه الخطورة حين قال السيد السكرتير العام بمناسبة الدورة الطارئة الأخيرة بشأن المواد الأولية والتنمية ، بأن التراجع الاقتصادي الدولي - خلال الخمسينات والستينات ، قد أخذ ينهار حتى أصبح الآن يهدد الانسانية بأزمة أشد من أزمة ١٩٢٩ ، فقد تم اكتشاف ان النظام الاقتصادي فيما بعد الحرب الثانية لم يأخذ في اعتباره العدالة الاجتماعية الدولية القادرة على توزيع الثروات بين الشعوب بطريقة عادلة . وفي الواقع نجد أن النمو الاقتصادي والاستثمار المتزايد في حجم المبادلات الدولية ، اللذين ميزا العشرين عاما الأخيرة لم يعودا بالنفع إلا على الدول الصناعية فحسب ، ويقدر متوسط تجارتها في عام ١٩٧٠ بأكثر من ثلاثمائة مليار دولار ، بينما لم يصل الى ٥٠ مليار بالنسبة لكل الدول النامية التي وصلت ديونها الى حوالي ٨٠ مليار دولار .

ويحمل هذا الانقسام بذورا للقلق والانقسامات ، هذا بالإضافة الى عودة القتال في الشرق الاوسط عام ١٩٧٣ ، التي زادت من الهوة الموجودة في العالم الثالث بين الدول المنتجة للبتترول وتلك التي لا تمتلك مصادر أو موارد بترولية .

وكان قلغ انتاج البترول ثم الحد من الصادرات الى الدول الصناعية الغربية وازدياد سعره كل هذه الامور قد أثرت على التوسع الاقتصادي وأثرت على التضخم وغيّرت من طريقة معيشة هذه الدول ، ولكن نجد أن أكثر الدول التي تأثرت من هذه الاجراءات هي دول العالم الثالث التي تدفع بصعوبة بالغة ثمن تمولينها من البترول كما أنها أخذت تشتري المعدات اللازمة لتنميتها بالصعوبة البالغة نظرا للتضخم .

وتدل كل هذه الحقائق على الترابل بين الموضوعات السياسية والموضوعات الاقتصادية وارتباط القارئ بين الشعوب واستعانتها ببعضها البعض ، وتفرض ضرورة التعاون على مستوى القارة كلها حتى يمكن أن ندفع اضرار هذه الازمة الاقتصادية العامة وان نصل الى الأمان التي نتطلع اليها في العدالة الاجتماعية وسلام كين الشعوب .

وبالإضافة الى هذا فاننا نجد أن المشاكل الخطيرة التي تعدد مشاكل اقتصادية والنزاعات والتغيرات المستمرة ، كل ذلك يهدد الأمن الدولي ، وان حكومة هايتي تدرك التهديد الذي يخيم على الانسانية جمعاء وتدرك التوترات التي يطلق عليها اسم التوترات الاقليمية ، وتؤكد هنا ارتباطها بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، الذي يمكن أن نستمد منه حلولاً للمشاكل المدرجة في جدول الأعمال ، ويؤكد الوفد ثقته في حكمة المندوبين الحاضرين هنا في هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ويدعو الاطراف المعنية الي التفاوض بخيبة تصفية الخلافات القائمة وذلك رغبة منهم في العمل سوياً على حل هذه المشاكل .

ان العديد من المشاكل السياسية وان كانت لا تقل عن ذلك خابرة قد وجدت حلولاً مناسبة سمحت لهذه الجمعية بأن تستقبل هنا وفود بنجلاديش وجرينادا وغينيا-بيساو ، هذه الوفود التي نتوجه لها بترحيبنا الحار ، وان وفد هايتي يحيي بصفة خاصة السادة مثلي جرينادا ويصبر لهم عن تمنيات حكومة وشعب هايتي لعظمة ورخاء هذه الدولة ويرجو ان تعمل على زيادة الوفاق في منالقة الكاريبي .

وان وفدي يشعر بالسعادة ان يعرب مرة أخرى عن شعوره بالاخاء والتعاون مع شعب وحكومة غينيا - بيساو الذين انتزعوا استقلالهم بعد تقديم التضحيات الكبيرة ، وظلوا لمدة ١٧ عاماً يواصلون النضال حتى خلقوا وفد هايتي ، وان وفد هايتي حين يرحب هنا بغينيا بيساو ويتذكر بالطبع مصير شعوب أنجولا وموزامبيق وناميبيا وروديسيا ، ويستقبل الوفد هنا بمزيد من الترحاب حل مشكلة الوضع في موزامبيق ، هذه الدولة التي سوف تنتزع استقلالها في حزيران /يونيه ١٩٧٥ وبأمل في أن أنجولا سوف تلتقي نفس هذا المصير اي الاستقلال .

أما فيما يتعلق بشعوب ناميبيا وروديسيا وهما ضحايا للاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية فاننا نعرب لهم عن تعاليف شعب وحكومة هايتي ، ونؤكد لهم أنه بفضل شجاعتهم واستمرارهم في النضال سوف يطردون من أراضيهم آخر آثار العصور البائد .

يجب أن نقول هنا ان المشاكل الدولية تعد انعكاساً للاوضاع الداخلية للدول ، ومن ثم فان رئيس جمهورية هايتي مدى الحياة سيادة جون كلود ديفالبيير ان يدرك مسئولياته القومية والدولية قد اتخذ مجموعة من الاجراءات لضمان السلام الاجتماعي وتنمية الدولة بطريقة منسقة .

وهتى يضمن استمرار الاشراف على استغلال الثروات الطبيعية فانه يجرى الآن اعادة النظر في بعض العقود والاحتكارات التي كانت ممنوحة للشركات الخاصة ، وكما نمضح الآن بعض الاعفاءات الجمركية لتشجيع الانتاج الزراعي واقامة مؤسسات اقتصادية ومناعية .

وسوف نتخذ اجراءات اصلاحية عديدة لاصلاح الأمور واننا نقوم بدراسة الآن سوف تؤيد كآل الجهود التي بذلت في المجال الاقتصادي والضمريبي .

وان حكومة هاييتي تشمر باعتماد لا نها قد تلقت عوناً مضمونيا ومساعدات مالية وفنية من العديد من الحكومات المديقة التي اعترفت بالطابع الانساني للتغيرات السياسية والاقتصادية التي بذلت في سبيل رفعة شعب هاييتي .

بقي لنا أن نتمنى هنا أن تتوصل هيئات التمويل الدولية الى تبسيط اجراءات منسح مساعداتها حتى تكون أكثر فاعلية وتتسشى مع ظروف الدول التي تعاني من الناحية الاقتصادية في العالم لانه قد كان الوقت الآن أكثر من أى وقت مضى لكي يعالج المجتمع الدولي هذه الصعوبات المعقدة ان أن أية دولة مهما كانت درجة ثرائها وقوتها فانها لا تستطيع أن تظل بمنأى عن الدول الأخرى أو أن تواجه هذه المشكآلات وتنتصر عليها وحدها .

ان هذا النداء الذى وجهه لنا السكرتير العام من أجل التشاور والتعاون يجب أن يلقي استجابة حتى يمكن للانسانية أن تواجه بنجاح مشاكآل الساعة وان تضمن المستقبل ، هذا هو الأمل الذى يعرب عنه وفد جمهورية هاييتي بمناسبة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

السيد / ماكوفيسكو (رومانيا ) (الكلمة بالفرنسية) : ان هذا الانتخاب بالاجماع للسيد معالي الوزير بوتفليقة الممثل العظيم للجزائر ، لرئاسة هذه الدورة من الجمعية العامة ليشمل بالنسبة لوفد رومانيا سببا يدعو الى الرضاء الصميق ، (ان أن رومانيا احتفلت بعلاقات صداقنة وتعاون مع الجزائر على مر السنين ) وان نهنى سيادته تهنئة حارة نعبر أيضا عن إيماننا الصميق بأن المزايا التي يتحمل بها والاحترام الذى تتمتع به بلاده على الصعيد الدولي سيسهمان اسهاما فعالا في انجاح مداولات هذه الدورة في أحسن الظروف \*

\* تولى الرئيس رئاسة الجلسة

وفي نفس الوقت أود أن أجدد مشاعر التقدير لسيادة السفير ليبولد بينتيس الذي رأس  
بجدارة وحكمة أعمال ومداولات الدورة العادية السابقة والدورة الغير عادية لهذه الجمعية  
العام .

ان وقوفنا على هذه المنصة لفرصة سانحة للتعبير مرة أخرى للسيد السكرتير العام السيد  
كورت فالدهايم عن تقديرنا الخاص لجهوده التي لا تعرف الكلل والتي وضعها في خدمة الأمم  
المتحدة والتي تستهدف زيادة اسهام وفاعلية هذه المنظمة في ايجاد الحلول للمشاكل الكبرى  
التي تواجه عصرنا وفي تدعيم الاحترام لهذه المنظمة على الصعيد العالمي ، واننا نصبر أيضا عن  
ايماننا بأن الحوار الذي بدأ بين مسعولي رومانيا والسيد السكرتير العام سيتطور في إطار الجهود  
المشتركة التي تستهدف تدعيم منظمة الأمم المتحدة .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تستطيع أن تفخر بنتيجة هامة على طريق تحقيق عالمية هذه المنظمة . انني أقصد بذلك قبول أعضاء جدد في منظمة الأمم المتحدة الا وهم غينيا بيساو وبنجلاديش وجرينادا ، وانني أود أن أعبر لهم بالنيابة عن الحكومة الرومانية عن خالص تهانينا وأرحب بهم في هذه المنظمة وأؤكد لهم مرة أخرى تضامنا الكامل في تطوير وتحقيق أهداف الميثاق ومبادئه .

ان وفود البلاد الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قد اجتمعت هذا العام للمرة التاسعة والعشرين بهدف تدارس المشاكل التي تواجه الإنسانية اليوم وتحليلها على ضوء الوقائع الطموسية للحاضر وعلى ضوء احتمالات المستقبل لايجاد الحلول لهذه المشاكل والمقبولة من الجميع ، هذه الحلول يجب أن تكون دائما وأن تكن في صالح كل شعب من الشعوب ، كما يجب أن تكون في صالح كافة المجموعة الدولية .

وهذا العام بالنسبة لشعب رومانيا يمثل نتيجة ثمرة للتغيرات العميقة في بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي حدث في الثلاثين عاما الأخيرة بعد تحرير بلادنا من السيطرة الفاشية .

ان رومانيا تمثل اليوم صورة دولة صناعية زراعية لها صناعتها الفعالة النشطة التي تتطور بسرعة كبيرة على اساس من الفتوحات الجديدة للعلم وللتقنيات الحديثة مع نظام راعي اشتراكي يتطور هو الآخر ، وهذه الانجازات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الطويل لشعب رومانيا لتثبت القدرات الخلاقة لهذا الشعب لتشكيل حياته طبقا لارادته وطبقا لآماله . ان النشاط الدولي لرومانيا والذي يتفق تماما مع الوقائع والحقائق التاريخية الجديدة قد اتخذ أشكالا وابعادا جديدة واتخذ شكلا السياسة اللازمة لدولة اشتراكية مستقلة ذات سيادة ، وهذه النشاطات لتعبر عن الآمال الأساسية للأمم الرومانية وتتفق تماما مع المصالح العامة للسلام وللتقدم وللتفاهم وللتعاون الوثيق بين كافة دول العالم .

ان ديناميكية ونشاط السياسة الخارجية لرومانيا وتنوع أشكالها وأصداء هذه السياسة تجدد فيما بين ما تجده انعكاسا لطموسا في الواقع . ان عدد الدول التي تحتفظ معها بعلاقات دبلوماسية قد وصل الآن إلى مائة وعشرين . ان شعب رومانيا لم يكن له في يوم من الأيام

أصدقائه أكثر مما عليه الحال اليوم . وذلك يمثل في رأينا دليلا لواقعية النشاط الدولي لدولتنا واتفق هذه السياسة مع الآمال المشروعة لكافة الشعوب للحياة في كرامة ولا ستتباب أمن دائم وسلام دائم على كوكبنا هذا ، واستبعاد الحرب والقوة بشكل عام في العلاقات الدولية .

وفي إطار هذه الروح توسع رومانيا علاقاتها مع كافة الدول الاشتراكية وتعمل من أجل توسيع علاقاتها مع البلاد النامية ومع كافة الدول التي تكافح من أجل التنمية والتطور المستقل ، وفي نفس الوقت فان دولتنا تبذل جهودها المتفقة مع مبادئ التعايش السلمي من أجل تطوير التعاون المشترك وفي صالح الجميع مع الدول الرأسمالية المتقدمة .

ان رومانيا تتمسك بعلاقاتها الدولية على أسس المساواة الكاملة في الحقوق واحترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في المشاكل الداخلية والمصالح المشتركة للجميع وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في علاقاتها مع كافة الدول الاخرى .

ان تغير ميزان القوى على الصعيد الدولي بعد ظهور الافكار الجديدة للاشتراكية وظهور دول كبيرة على المسرح الدولي تهتم بتدعيم استقلالها ، وبعيد تعاون القوى الجديدة الاجتماعية السياسية في الكفاح من أجل السلام والديمقراطية والتقدم ، يتمشى جنباً الى جنب مع الثورة التقنية والعلمية وذلك يضيف في أيامنا هذه وقائع جديدة وأبعاداً جديدة للحقائق الدولية المعاصرة .

ان الأحداث أينما كانت سرعان ما تؤثر على مجموعة العلاقات الدولية وتنعكس بشكل أو بآخر على كل دولة من الدول . هذه حقائق تضاف الى الأسس القوية للحق لتبرير المصالح المشتركة لكافة البلاد وحققهم في الاسهام والاشتراك في الجهود التي تستهدف تسوية هذه المشاكل ان الشعوب تود أن تعيش في سلام وأمن وأن تحصل على سيادتها وحق تشكيل مصيرها ، وتود أن تصفي الامبريالية . والاستعمار الجديد كما ترغب في تصفية سياسة القوة والسيطرة . ان الشعوب ترغب في التعاون فيما بينها ولا ترغب أن تدخل في منازعات وحروب مدمرة لن تؤدي أبداً الى حلول مقبولة للمشاكل الدولية . ان الشعوب ترغب في توحيد جهودها حتى تستكشف خبايا الطبيعة وتواجه المصعوبات التي تظهر وتود أن تتقدم بأسرع ما يمكن وعلى قدر الامكان في نفس المرحلة التاريخية الى قمة الحضارة .



وفي الآونة الأخيرة بدأت المجموعة الدولية في دراسة أكثر من مرة ومشاكل منظم ويروح من التعاون المشاكل الرئيسية التي تواجهها وحاضرهما ومستقبلها . وانعقدت المؤتمرات الدولية وستنعمد مؤتمرات أخرى في نفس الاطار . وأود في هذا الاطار أن ألفت الانتباه الخاص للأمم المتحدة ولسكرتارياتها وسكرتيرها العام الذين بذلوا الجهود وسيستمررون في بذل الجهود وتدارس المشاكل الخاصة باللاقة والبيئة والسكان والتغذية والتنمية الصناعية والحقوق على البحار والعلوم والتكنولوجيا ، وفي واقع الامر ذلك ما هو الا جوانب لظاهرة نهتم بها جميعا ألا وهي ظاهرة التنمية ، فالانسان والمجتمع قد دخلوا في عطية التنمية ولا يستطيع ان يتهرب أو يخرج منها أحد ،

ولمواجهة مثل هذه العملية يجب من جانبنا تصفية الظروف والأحوال التي تنتمي الى الماضي ورفض الأساليب والأشكال التي عرقلت تقدمنا السريع في الماضي ، ومن جانب آخر يجب أيضا توحيد الجهود لايجاد الحلول للمشاكل الرئيسية التي نواجهها .

انه لمن دواعي شرفي أن اذكر هذه الجمعية العامة بالنداء الحار لرئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية السيد نيقولاى شاوشسكو في الدورة المئوية للجمعية العامة الكبرى احتفالا بالعيد الثلاثين لتحرير رومانيا حيث قال :

اننا نتوجه الى كافة الحكومات والشعوب حتى تعمل هذه الشعوب معا وتتعاون بشكل فعال بهدف تطوير سياسة الانفراج في العالم اجمع وادخال الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الدولية الحالية .

فلنتعاون بجد وبجدية حتى نجد الحلول السياسية المقبولة للجميع لكافة المشاكل التي تواجه الانسانية اليوم حتى ينتصر العقل والعدل في العلاقات الدولية وحتى نتفادى المواجهات المسلحة الجديدة وحتى ندافع بجدية عن العمل وحق الحياة الحرة لكافة الشعوب .  
انها الحقيقة ، ان التفجيرات العميقة التي حدثت في الحياة الدولية ادت الى طريق جديد يتجه الى الانفراج في العالم ، هذا هو الاتجاه الذي يستحق كافة جهودنا حتى يصبح السممة المهيمنة والنهائية في العلاقات الدولية ، ولكن مع الأسف فهذا الاتجاه يمكن أن يتغير وإن احدث الشهر الأخير لشاهد على ذلك وهي تذكرنا مرة أخرى بأن هذا العالم ما زالت به قوى تعارض السلام والانفراج والتعاون . وبالتالي فعلينا أن نستمر في بذل الجهود لنصرة سياسة السلام والتفاهم بين الشعوب . ذلك بالطبع ليس بالأمر اليسير ، ولكن اذا ما استندنا على ارادة الشعوب واذا اثبتنا مسعوليتنا لمستقبل أجيال اليوم والغد سوف نستطيع أن نتغلب على كافة الصعاب .

ان حماية السلام هو من حق الانسانية جمعاء ويرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق نزع السلاح العام ويرتبط قبل كل شيء بنزع الاسلحة النووية ، لا نستطيع أن ننسى انه بينما كانت في جنيف تدور المفاوضات من أجل نزع السلاح ، كان سباق التسلح وزيادة الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية والوسائل الأخرى للتدمير الجماعي تهدد سلام الانسانية جمعاء وتهدد نفس الحضارة الانسانية نفسها . ان الأمم المتحدة لمن واجبها أن تأخذ كل ذلك في الاعتبار ، وتتخذ الخطوات الضرورية

الفعالة ، وكذلك القوى التقدمية والشعوب يجب أن توحد جهودها وتعمل من أجل تحقيق سياسة جديدة حقيقية في ميدان نزع السلاح .

ان الحكومة الرومانية تؤيد اتخاذ الخطوات الملموسة التي تستهدف وضع حد لسباق التسلح والحد من الميزانيات العسكرية والقوات العسكرية ، وانها تصفية القواعد العسكرية والأجنبية وانهاء القوى العسكرية ، وان حكومة رومانيا تؤيد ضرورة اهتمام كافة الدول والتزامها بعدم التدخل وعدم العدوان ، وفي رأينا أن زيادة الأسلحة الذرية لا يمكن أن يتوقف الا لو توصلنا الى اتفاق بتدمير كافة المخزون من هذه الاسلحة في الوقت الحالي .

وفي خلال ربع القرن الأخير ، أصبح من واجبنا جميعا نحن أعضاء الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات الحاسمة نحو وضع وخلق علاقات جديدة بين كافة شعوب العالم وخطوات نحو بناء نظام اقتصادي وسياسي جديد على مسرح السياسات الدولية ، وبذلك نتصرف لبقا للاممال الأساسية لكافة الشعوب للتصفيه الكاملة لسياسة الامبريالية القديمة سياسة القوة والسيطرة سياسة الاستعمار والاستعمار الجديد وتصفيه كافة أشكال التدخل الأجنبي والضغط الخارجي .

يجب أن نشجع الحل السياسي للمنازعات بين الدول وذلك باحترام لا يقبل الشنروك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر . وان هذا القانون يتغير هو نفسه بشكل مستمر ويعكس بذلك التغيرات التي حدثت في المجتمع وفي العلاقات بين الدول . ان الحياة تثبت أن أيامنا هذه تشهد مشاكل أساسية تواجهها المجموعة الدولية وهذه المشاكل لا يمكن أن تحل وتسوى على يد مجموعة محدودة من الدول . ان البحث عن الحلول العادلة والدائمة تتطلب المساهمة على قدم المساواة من كل الدول المعنية وضرورة اسهام الدول الصغيرة والمتوسطة في الحياة الدولية . بذلك وبذلك فقد نستطيع أن نتوصل الى حلول تتفق ومصالح كافة الأمم وتخدم قضية السلام في العالم .

ان العلاقات الديمقراطية والعادلة فعلا في العالم تأتي عن طريق التقدم تقدم الانسانية على طريق النمو ، وكل ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا مع ضرورة وضع وتشكيل نظام اقتصادي دولي جديد . ان الخبرة التاريخية تثبت أن هناك وحدة ديكالكتيكية فيما بين تطور اقتصاد حقيقي وتحقيق سيادة قومية حقيقية . وهذه حقيقة أثبتتها التجارب في كافة انحاء العالم ، حيث أثبتت التجارب ان الاستقلال الحقيقي يتطلب بالضرورة قوة اقتصادية خاصة بكل بلد .

ان عمل كل أمة كان وسيظل دائما هو العنصر الأساسي الذي يستلج أن يحدد ويشكل تنمية الانتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .  
 ان الدور الحيوي يتوقف على الطريقة التي يستلج بها كل شعب أن يبرز بعمله موارده الخامة ، موارده القومية .

وفي نفس الوقت التقدم السريع للدول النامية يتطلب حسمًا في تطوير العلاقات فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك على أسس عادلة تخدم جهود هذه الشعوب الموجهة نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، لقد آن الاوان ويجب أن نعلم ذلك تماما للتصرف بحسم لانها الفوارق القائمة في اقتصاديات الدول المختلفة وتقريب مستوى التنمية والتطور فيما بين هذه الدول .  
 ان تصفية التفرقة التي تعرقل التبادل الاقتصادي الذي يعتبر الباب الفعلي لكافة الدول للتوصل الى انجازات العلم والتقنيات المعاصرة من الشروط الأساسية في اعادة تشكيل ووضع الأسس الجديدة للعلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي .

وان رومانيا باعتبارها من البلاد النامية تحاول جاهدة أن توسع وتنوع علاقاتها الاقتصادية مع كافة الدول النامية الاخرى . ان هذه الروابط لتعبير عن تضامن رومانيا مع جهود هذه الدول التي تستهدف التحرر الاقتصادي والاجتماعي والوطني . ان الخطوات السياسية التي اتخذها زعماء وقيادات دولتنا والزيارات المتعددة التي قام بها الرئيس نيقولاى شاوشسكو في البلاد النامية في كل القارات وكذلك الاتفاقات الاقتصادية التي توصلنا اليها في السنوات الاخيرة ، كلها أبرزت ضرورة استخدام الموارد المادية والانسانية في رومانيا وفي كافة البلاد النامية الاخرى ، وان ذلك سيسهم في تشكيل الكوادر في البلاد المعنية ويخدم المصالح المشتركة في تنمية التمنيع والزراعة وكافة الاشكال الاقتصادية الاخرى بهدف الاسراع من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية ذات الطابع الجديد تتطلب الزيادة من اسهام الدول في الحياة الدولية . وان دور الأمم المتحدة يزداد أهمية يوما بعد يوم . ورغبة منها في الاسهام اسهاما فعالا في استخدام كامل لامكانيات منظمة الأمم المتحدة واسهامها في حل المشاكل الدولية وتطوير التعاون والتفاهم بين الدول .

اقترحت رومانيا على الجمعية العامة دراسة امكانية تدعيم وفعالية هذه المنظمة بحيث تعكس الحقائق الاجتماعية الاقتصادية الجديدة في هذا العالم ، وبحيث تتفق مع الاتجاهات الجديدة نحو ادخال الديمقراطية في الحياة الدولية . ان الحكومة الرومانية تؤمن بالفكرة التالية الا وهي أن المصلحة الكبرى لكل الدول هو ايجاد الحلول الصالحة للمشاكل الكبيرة التي تواجه الانسانية وأن ذلك يتطلب خلق الظروف الملائمة حتى تستطيع منظمة الأمم المتحدة أن تقوم فعلا بالمهام والمسؤوليات التي وضعها الميثاق .

اننا نعتقد أن المنظمة لديها الوسائل الهامة التي تمكنها من العمل بفعالية أكبر وفي كافة المواقف التي تظهر في العلاقات الدولية . ان الميثاق ونصوصه المتعددة مع الأسف لم تطبق بالكامل او بشكل كاف ، بينما هناك نصوص أخرى لم تطبق على الاطلاق ، وبعض هذه النصوص فهمت بشكل جعلها غير مفيدة أو غير ممكنة التطبيق .

ان من واجب هذه الجمعية العامة أن تدرس بكل الاهتمام والمسؤولية اللازمة وفي الحمار واسع كافة الامكانيات التي تضمن تطبيق نصوص الميثاق والوسائل التي يضعها الميثاق في متناول اليد

وخاصة تلك النصوص المتعلقة بالحلول السلمية للمنازعات وتأكيد عملية ادخال الديمقراطية في العلاقات الدولية وتلويير التعاون على مدى أوسع وعلى أسس متساوية فيما بين كل الدول ، ان هذه الدراسة تؤمن بها كعملية ضرورية خلالها يمكن لهذه الجمعية العامة أن تهتم بعطية تدعيم دور منظمة الأمم المتحدة ، والتقييم المنظم للجهود المبذولة ولكل التقدم الذي احرز وايجاد الوسائل التي يجب أن تتخذها في المستقبل .

وفي نفس الوقت نؤمن بأن هناك مؤسسات ووكالات اخرى للأمم المتحدة يجب عليها في حدود تخصصاتها ان تدرس امكانية تطبيق المقترحات الواردة من الدول والتي تستهدف تلويير نشاطات هذه الوكالات والمنظمات ، ومن خلال ذلك تدعيم دور هذه المنظمة في العالم كله .

بالطبع ان امكانية الأمم المتحدة في مواجهة المشاكل التي عليها أن تحلها تعتمد في النهاية على الارادة السياسية للدول الأعضاء وأقول على التزام وواجب هذه الدول في ايجاد الحلول المقبولة التي تتفق ومصالح كافة الشعوب وواجبها في تطبيق الالتزامات الواردة في الميثاق والواردة في المنظمات الدولية الأخرى والالتزامات والخطوات التي التزموا بها خلال قرارات الأمم المتحدة .

ان وفد رومانيا ليقدر تقديرا ايجابيا نتائج الدورة غير العادية للجمعية العامة ، هذه الدورة المتعلقة بالمواد الأولية وتلويير هذه المواد . وان رومانيا تؤيد تطبيق المبادئ الواردة في الاعلان الخاص بتشكيل نظام اقتصادي دولي جديد . ان رومانيا لتؤيد تطبيق ذلك وتؤيد تطبيق برنامج العمل ، ان الدراسة الملموسة التي تقوم بها المنظمات الدولية لنظام الأمم المتحدة والمهام التي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ، في دوائر اختصاصها والتي وردت في الدورة غير العادية التي انعقدت تمثل في رأى وفد رومانيا مهمة عاجلة للغاية . ان موافقة هذه الدورة الغير عادية على ميثاق الحقوق والالتزامات الاقتصادية للدول ، هذا الميثاق الذي وضع بمبادرة رئيس المكسيك معالي السيد لويس اشيفريا ليمثل خطوة جديدة نحو تحقيق مبدأ العلاقات بين الدول على الصعيد الاقتصادي .

ومن نفس وجهات النظر أيضا نعبر عن رأينا في المؤتمر الدولي عن السكان الذي نظمه الأمم المتحدة والذي كان لشعب رومانيا شرف استضافته ، وفي رأينا أن البرنامج من أجل عالم أكثر عدالة الذي ووفق عليه بمناسبة هذا المؤتمر هو يعبر مرة أخرى عن ارتباط المجموعة الدولية بالمشاكل

اللازمة لخلق عالم جديد أفضل . اننا لنعبر عن ثقتنا وأيماننا أن الطريقة البناءة التي تتعاون بها كل من حضر هذا المؤتمر والاتفاق والعمل في هذا الاتجاه كل ذلك يرتبط بالجهود العامة للدول تلك الجهود التي تستهدف التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتضع الأسس الايجابية لتحسين وتطوير كل هذه الجهود في المستقبل .

وان نؤمن بدور العلم والتقنيات الحديثة في عمليتي التطور والتنمية فحكومة رومانيا تؤيد تنظيم او الدعوة الى مؤتمر للأمم المتحدة يتعلق بالعلم والتقنيات ، وحكومة رومانيا في نيتها أيضا أن تقوم بالمبادرات الفعالة في هذا الاتجاه .

ان هناك دور هام يستهدف الامن والتعاون في أوروبا ويبدو في الأفق . ان الحكومة الرومانية تؤمن بأن النتائج التي توصلنا او توصل اليها العالم حتى اليوم تخلق الظروف اللازمة لانجاح هذه المرحلة اللازمة لوضع الوثائق والظروف الملائمة لعقد المؤتمر في هذه المرحلة الثالثة التي نحن مقبلون عليها .

ان الوثائق التي سيوافق عليها بهذه المناسبة يجب أن تؤدي الى وضع الأسس الجديدة للعلاقات بين الدول الأوروبية ويجب أن تؤدي الى فتح الطريق من أجل التعاون السلمي بين كل الأطراف وكل الدول في هذه القارة ، ويجب على هذه الوثائق أن تضمن أيضا لكل الدول الحماية اللازمة ضد استخدام القوى او التهديد باستخدامها وتحمي كافة الدول من أي تدخل فسي مشاكلها الداخلية ويجب أن تضمن أيضا حرية تطورها دون عراقيل .

ان رومانيا كما تعلمون كان لها الدور الفعال في هذا المؤتمر ، لقد اسهمت وستستمر في الاسهام بشكل ملموس ، في عملية تعريف وايجاد الوسائل اللازمة التي تستهدف زيادة فاعلية عدم استخدام القوة في العلاقات فيما بين الدول الاوربية وستسهم في وضع الإلزام اللازم للاهداف وللقوانين وللقواعد لهذا المحفل السياسي الاول للدول الاوربية ، وفي رأينا في الوقت الحالي ان الدول التي اسهمت في هذا المؤتمر يجب عليها بروح بناءة ومن التفاهم المتبادل أن تبذل كافة جهودها للاسراع ولانجاح اعمال مؤتمرات جنيف وعليها أن تتفق على الوسائل التي تنتظرها شعوب قارتنا منذ فترة طويلة ، تلك الوسائل التي يمكن أن تدعم الأمن ويمكن أن تطور التعاون في القارة الاوربية .

وفي إطار هذه العملية عملية اعادة التنظيم على الأسس الجديدة للعلاقات فيما بين الدول الاوربية ، فان رومانيا ستستمر في العمل من أجل التعاون متعدد الأطراف بين دول البلقان ، بحيث يمكن لمنطقة البلقان أن تصبح من المناطق المنزوعة السلاح النووي والتي ليست بهيا أي قواعد عسكرية أجنبية . حتى تصبح منطقة سلام وتعاون .

وفي نفس الوقت نحن نؤيد عملية تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وتعاون دولي ونؤيد الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي والذي يتجه الى سحب كافة الغواصات والسفن ، سفن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية من البحر الابيض المتوسط ، والتي تحمل أسلحة نووية .

اننا نعرب عن رضائنا بالعنصر الجديد كيفيا الذي دخل في الصراع في تصفية الاستعمار ، ان المنطقة الجنوبية من أفريقيا وهي قلعة الاستعمار هذه القلعة بدأت تنهار تحت ضغط كفاح وصراع الشعوب من أجل التحرر . واننا حيننا وصول غينيا بيساو الى الاستقلال الكامل ونؤمن بأن هذه العملية يجب أن تستمر بجدية حتى تستطيع شعوب انجولا وموزمبيق أن تحدد مصائرهما في حرية تامة .

وان روح الكفاح وتقليد الكفاح من أجل الحرية والعدل تدفع رومانيا الى معارضة كافة اشكال الاستعمار والاستعمار الجديد ومعارضة السيطرة الاجنبية وأن رومانيا لتؤيد حق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال وتطالب بالتطبيق الحرفي الكامل لاعلان منح الاستقلال للشعوب والدول



المستعمرة . وان شعب رومانيا الذي لا يعترف ولا يقبل التفرقة العنصرية والصهيونية يندد بحسم بنظام الاقليات في جنوب أفريقيا وفي روديسيا ويندد بسياسة التفرقة العنصرية هناك . وفي رأى الحكومة الرومانية ان الدورة الحالية للأمم المتحدة بشكل عام عليها أن تتخذ الخطوات الحاسمة الفعالة وأن تستخدم كافة الوسائل التي وردت في الميثاق حتى تقنع جنوب افريقيا بوضع حد سريع لاستعمار ناميبيا الغير مشروع حتى يستطيع شعب هذا البلد تشكيل مستقبله بشكل يتفق وآماله القومية .

ومن أجل تحقيق هدف التصفية الكاملة للاستعمار اننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان في الوقت الحالي زيادة الجهود بهدف اعتراف اوسع بحركات التحرر الوطني وضمان اسهام مثلي هذه الشعوب في كافة نشاطات هذه المنظمة التي يهتم بها .

ومن هذه المنصة أود أن أؤكد مرة أخرى التضامن الفعال لشعب وحكومة رومانيا ، مع الكفاح المشروع العادل لحركات التحرر الوطني ، تلك الحركات التي لا نتردد في مدّها بالعون الديبلوماسي والمادي والمعنوي .

ان المقابلات المتعددة والمناقشات المثمرة للرئيس نيكولاى شاوشسكو وزعماء حركات التحرر الوطني هذه لا اعتراف بأهمية الاتصالات المباشرة في القمة وفي العلاقات الدولية ولدليل عميق مشاعر التضامن التي يكنها شعب رومانيا لهذا الكفاح العادل للتحرر الوطني .

ان التغييرات التي حدثت في الشرق الأوسط واتفاقات فصل القوات التي تحققت قوبلت من جانب الحكومة الرومانية بالترحاب باعتبارها خطوة أولى نحو تسوية هذا النزاع وانها زادت من ايماننا بأن الوقت الحالي يتطلب خطوات جديدة من أجل استتباب السلام في هذه المنطقة .

وان الحكومة الرومانية ترى أن التوصل الى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط ، يتطلب أن تبدأ أولاً بسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية والاعتراف بحق كافة دول هذه المنطقة في التطور الحر وفي الاستقلال والاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير بما في ذلك خلق دولة فلسطينية مستقلة والاعتراف بهذه الدولة على الصعيد الدولي . أخذاً في الاعتبار للقرارات التي وافقت عليها الأمم المتحدة .

وعلى أية حال ، فان الحكومة الرومانية قد ردت أكثر من مرة انه لا يمكن التوصل الى تسوية دائمة لمشكلة الشرق الأوسط دون التوصل الى حل مقبول لمشكلة فلسطين . بالطبع حتى تصل هذه العملية الى نهايتها المطلوبة يجب بذل الجهود المستمرة والبدء مرة أخرى في مفاوضات جنيف تحت اشراف الأمم المتحدة وباشتراك كافة الدول المعنية بما في ذلك منظمة تحرير فلسطين والدول الأخرى التي ترغب وتستطيع أن تسهم في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان المصالح الكبرى لشعوب هذه المنطقة ومصالح السلام والأمن الدوليين كل هذه المصالح تتطلب أن تبذل كل الدول كافة الجهود من أجل وضع حد لهذا النزاع وادخال سلام عادل ودائم في المنطقة .

ان الموقف الذي نشأ من ، أحداث قبرص ، ليدعو الى القلق بالفعل ويهدد السلام والأمن الدوليين ، وبصفتنا من البلاد الواقعة في نفس المنطقة الجغرافية فان رومانيا لتتاهم اهتماما كبيرا بتطور الموقف في هذه الجزيرة وتعلن بحسب على ضرورة احترام استقلال وسيادة ووحدة التراب في قبرص وسحب القوات الأجنبية ، وفي المقام الأول القوات اليونانية والتركية وتسوية مشاكل هذا البلد بالسبل السياسية وليس بالقوة ولا بقوة السلاح .

وان حل مشكلة قبرص بشكل يحترم الاستقلال والسيادة ووحدة التراب لهذا البلد يتطلب أن يقوم الشعب القبرصي بالدور الفعال والأساسي . ان الاتصالات المباشرة والمناقشات والمحادثات بين المجموعات التي تسكن الجزيرة وكذلك الدراسة الطموسة لكافة المشاكل يجب أن تؤدي الى اتفاقات دائمة تضمن التعايش السلمي لهذه المجموعات على أساس من المساواة الكاملة وحقوق المواطنين في الدولة القبرصية .

ان استمرار الموقف على ما هو عليه يمكن أن يؤدي الى نتائج خطيرة جدا لدولة قبرص كما يؤدي الى نتائج خطيرة للسلام والأمن الدوليين .

أما فيما يتعلق بمشكلة كوريا فمُنظمة الأمم المتحدة في رأينا يجب أن تلتزم معنويا بالأسراع من العملية الايجابية بعد المبادرات السياسية والجهود التي بدتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وبالتالي فعلينا أن نضع الحد دون تأخير للمؤسسات التي تغارخ المصالح القومية لشعب كوريا والتي كانت من العراقيل في سبيل تحقيق آمال الشعب في الوحدة فسيطار من السلم والاستقلال .

كما قررت الجمعية العامة أن تنهي وتحل اللجنة الخاصة بتوحيد كوريا وكانت الجمعية العامة قد اتخذت خطوة أولى ايجابية في هذا الطريق ، ومن الضروري أن تستمر هذه المنظمة بشجاعة في العملية التي بدتها وأن تبذل كل الجهود من أجل سحب القوات الأجنبية التي تعسكر في جنوب كوريا تحت علم الأمم المتحدة .

ورومانيا تؤيد تماما وتقف جنبا الى جنب مع شعب كامبوديا في كفاحه العادل من أجل التحرر الوطني ومن أجل التطور في الاستقلال بما يتفق والامال القومية دون أى تدخل أجنبي ، اننا نؤمن انه من واجب الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الحقائق القائمة في هذا البلد وأن تأخذ في الاعتبار موقف وحقوق كامبوديا وأن تستمر دون التأخير في اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية وزعيمها نوردم سيهانوك وانضمامها الى الأمم المتحدة ،

اننا نتضامن تماما مع القضية العادلة لشعب فيتنام ان شعب وحكومة بلادي قد أيدت دائما الكفاح البطولي لشعب جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة في فيتنام الجنوبية، وحيث رومانيا دائما وبرضاء كامل وضع حد للحرب والاتفاقات السلام في باريس . وان واجب كافة الدول المحبة للسلام اليوم ، ان تقوم بالجهود البناءة الايجابية لضمان تحقيق هذه الاتفاقات ، وبذلك تسهم في الدفاع عن حرية واستقلال شعب فيتنام وفي قضية السلام .

ومن نفس الموقف الأساسي فان حكومة رومانيا حيث اتفاق اعادة السلام والجهود التي بذلت من أجل تحقيق وتطبيق هذه الاتفاقات .

عندما بدأت حديثي هنا ذكرت أن ممثلي الدول الأعضاء قد اجتمعوا هنا للمرة التاسعة والعشرين في هذه الجمعية العامة ، أن تاريخ منظمة الأمم المتحدة يمتد على مدى ثلاثين عاما، وفي هذا العام هناك فرصة جديدة تتاح لنا لنثبت للعالم أجمع أن منظمة الأمم المتحدة محفل

دولي قادر على أن يمشي جنباً الى جنب مع عطية التجديد التي تحدث في العالم وأن يمشي جنباً الى جنب مع التغييرات التي لم يسبق لها مثيل والتي يتسم بها عصرنا هذا ، وأنه من واجبنا نحن ممثلي الدول الأعضاء ان نركز كافة جهودنا حتى تكون هذه الدورة الحالية خطوة هامة الى الأمام في تاريخ الأمم المتحدة ، وفي طريق ايجاد الحلول للمشاكل التي نواجهها وخاصة وضع الحد للقوة والتهديد بالقوة وأن تنتهي حالة الحرب وخطر الحرب في الحياة الدولية . ان مواقف التوتر والمواجهة العسكرية يجب أن تختفي ويحل بدلا منها التفاهم والتعاون فيما بين الشعوب ، فلنوحد الجهود ولنفعل كل ما في وسعنا حتى يسود السلام العالمي وحتى تتقدم تنمية كافية الشعوب بسرعة أكبر نحو قمة الحضارة . وهكذا يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تكون على مستوى الثقة التي وضعتها فيها كافة الشعوب منذ حوالي ثلاثين عاما ،

السيد / سيك ( السنغال ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدي الرئيس ، انني اغتبط بصفة خاصة اليوم بهذه المناسبة التي أتاحت لي الاشتراك مع الذين سبقوني في الحديث من فوق هذا المنبر والذين قد موا لكم تهنئتهم ، وأرد ان أعرب لكم عن اغتباطنا لرئاستكم الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانني أقوم بذلك خاصة وانتم تمثلون دولة دافعت بايمان عن قضايا العالم الثالث ، وتعد مثالا يحتذى به في هذا الصدد .

وانني ان اعرف قدراتكم وادراككم ، ووعيكم الشديد فانني لا أشك مطلقا في نجاح هذه الدورة . انني اشيد هنا ايضا بالرئيس السابق للدورة الثامنة والعشرين سيادة ليبرولد بنيتس السفير الدائم لاكوادور الذي رأس دورتين لجمعيتنا .

وانني لا أستطيع بهذه المناسبة الا ان اشكر من صميم قلبي السكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم لكل الجهود التي بذلها وكل الانتصارات التي حققتها منظماتنا في مجال نضالها من أجل عالم يسوده السلام والعدل .

وانني أود ايضا ان انتهز هذه المناسبة الطيبة حتي أحيي باسم حكومة وشعب السنغال الانضمام الى الامم المتحدة من جانب كل من جمهورية غينيا بيساو والشقيقة وهي وطن المأسوف عليه اميلكال كابرال الذي نشيد به اليوم ونشيد بذكراه وتضحياته لقضية الاستقلال والحرية الأفريقية ، وانني أشعر بمزيد من السرور خاصة وان السنغال قد ذكرت وقد احتلت مكانة طيبة من بين الدول الأفريقية التي ساعدت هذه الدولة الشقيقة في نضالها الطويل والمجيد ضد الاستعمار البرتغالي . وأسعد ان أحيي ايضا بقبول دولة بنجالاديش الشجاعة التي انصبت عليها الكوارث الطبيعية ووضعتها امام امتحان عسير وأحيي ايضا انضمام جرينادا ، التي وضع استقلالها حدا لثلاثمائة وعشرين عاما من الاستعمار .

اسمحوا لي بأن اعبر في بداية خطابي هذا عن تقدير بلادى لمنظمة الامم المتحدة ، فهذه المنظمة تعد الشيء الذي تعتمد عليه الأمم الصغيرة وتجعلها تدرك وجودها الحقيقي مثلها مثل الدول الكبرى تماما .

ان هذه المنظمة تود ان تكون ضمير العالم ، وبذلك تفرس على الجميع كبارا كانوا او صغارا النظم التي تحددها ، وان بلادى تتعهد هنا بمساعدتها بكل قوتها . ولكن منظماتنا حتي تحقق

هدفها الأوحى لم تحقق الانتصارات فحسب في مجال المشاكل الكبرى التي تهمنا ، وفي هذا الصدد يجب ان يلاحظ وفدى انه بينما تفتتح الدورة التاسعة والعشرون نجد ان هناك مشاكل كبيرة ومنها مشاكل تتعلق بوجودنا ذاته ، وخاصة تلك المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين وسنزع السلاح والتنمية ، نجد ان هذه المشاكل جميعها لم تحل بعد ، وان كنا قد حققنا بعض التقدم فيها خلال الأعوام المنصرمة .

لكن هل يمكن ان نتحدث عن الحلول بينما نجد ان الصراع من اجل التسليح لا يزال مستمرا ، في الواقع ان النفقات العسكرية التي تنفقها الدول الكبرى ، لم تنخفض بل زادت قرابة خمسين في المائة وانتقلت الى مائتي مليار دولار وحوالي ثلثمائة مليار دولار خلال عام واحد ، يالها من سخرية حين نتذكر توصية الجمعية العامة التي تطلب من الدول اعضاء مجلس الأمن تخفيض ميزانيتها العسكرية بمقدار ١٠ في المائة واستخدام جزء من هذه المصادر لمساعدة الدول النامية . كيف يمكن ان لا نندد بشدة بموقف الدول النووية الكبرى التي لا تزال تدعم ترساناتها العسكرية وتقوم بالتجارب النووية في الجو ، وتحت الأرض ، وبذلك تمحووا من اذهاننا فكرة عالم السلام .

ان السنغال بالطبع يشعر بالاغتيال للاتفاقيات التي أبرمت مؤخرا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بشأن الحد من استعمال الأسلحة النووية ، وان حكومتى التي تدين كل استمرار للتجارب النووية تعرب عن اغتباطها بانضمام جمهورية الصين الشعبية وفرنسا لمعاهدة ثلاثكوفي ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، والتي تمنح اجراء التجارب النووية في امريكا اللاتينية وفي جزر الانتيل .

لكن وحتى تكون هذه الاعمال كلها اعمالا ايجابية وتتمشى مع السلام فانها يجب ان تحظى بتأييد كل الدول التي تهتم بالأمن والسلام الدوليين . ونجد ان تطبيق البيان الذى يجعل من المحيط الهندي منطقة سلام يجب ان يحظى بالاهتمام بحيث يمكن ادانة كل اعمال ترعى الى تحويل هذه المنطقة الى منطقة عسكرية . وان الدول الكبرى والدول الساحلية والدول الأخرى التي تطال على المحيط الهندي عليها ان تجرى المشاورات والمباحثات لتحقيق الهدف الذى كان يسعى اليه هذا البيان .

اما فيما يتعلق بمؤتمر الأمن الأوروبي الذى لا يزال ينعقد في جنيف فعليه ان يتوصل الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تدعو اليه بلادى من صميم قلبها .

في مثل هذا الاطار فان وفدى يشعر بالاغباط بصفة خاصة لادراج في جدول اعمال هذه الدورة النقطة المسماه اعادة الحقوق الشرعية للحكومة الملكية الوطنية الكيبودية في منظمة الأمم المتحدة .

اما فيما يتعلق بقبرص فان وفدى يعبر عن حق شعب وحكومة قبرص الشرعية الممثلة في شخص الأسقف مكاريوس في الاستقلال والسيادة وتعرب حكومتي عن اهتمامها البالغ لاستمرار وحدة اراضي الجزيرة بشرط ان نضع في اعتبارنا مصلحة كل الجاليات الموجودة في هذه الجزيرة . وفي نفس الوقت نجد في كوريا ان منظمة الأمم المتحدة عليها ان تخلق الظروف المواتية لزيادة اجراءات توحيد هذا البلد بالطريقة السلمية وان حكومتي التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع حكومة بيونج يانج وسيول تأمل ان تسهم من جراء ذلك في اعادة توحيد كوريا . حينما ندرس مشكلة الشرق الاوسط فاننا يجب ان نفكر في ان شروط السلام الدائم في هذه المنطقة لا يمكن ان تنجم الا عن الحوار الذي يبدأ في مؤتمر السلام في جنيف . ان اتفاقية فصل القوات المصرية والاسرائيلية على جبهة سيناء والاتفاق الاسرائيلي السوري على مرتفعات الجولان تعد في هذا الصدد تقدما هائلا .

واننا نأمل في ان توافق الأطراف المعنية على تطبيق القرارات الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، والقرار ٣٣٨ الصادر في اكتوبر ١٩٧٣ واللذين ينصان على انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وعلى تسوية المشكلة الفلسطينية وكذلك بعض الالتزامات التي تلزم كل دولة بحق الحياة في سلام داخل حدود معترف بها وأمنة .

وان حكومتي تؤيد تماما هذه المبادئ لأن مثل هذا الموقف سوف يساعد بلاشك منظمة الأمم المتحدة على اعطاء دفعة جديدة للجهود التي تبذل بهدف السلام .  
ولكن منظماتنا عليها ان تتذكر دائما ان هذا السلام رهن ايضا بالبحث الفعال والمخلص عن الحلول لمشاكل البقاء والتنمية التي تثقل على كل دول العالم الثالث .

ان الدعوة لعقد دورة خاصة حول المواد الأولية والتنمية قد اظهرت للدول الفنية ان دول العالم الثالث تدرك تماما اهمية ثقلها في العلاقات الدولية الاقتصادية وانها لم تعد مستعدة لأن تقبل بكل سلبية مثل هذا النظام الاقتصادي . ولكننا نجد ان موقف اغلب هذه الدول اخذ فسي التدهور من عام الى عام بسبب وجود هذا الواقع الذي يضاف اليه وقوع كوارث طبيعية من شتى الأنواع .  
لم تضع منظماتنا شيئا فعالا لمساعدة الدول التي تقع ضحية الكوارث الطبيعية فمثلا نجد ان بنجالاديش بعد ان انتهت من الحرب دمرتها الفيضانات ، اما الهند فهناك ملايين الرجال والنساء الذين يتهدد هم الموت جوعا بسبب الجفاف وفي هندوراس مات العديد وتشرد العديد وأصيب اقتصادها بأضرار بالغة من جراء الاعصار الأخير ، وهذه الدول جميعا في حاجة الى مساعدة تقوم بها منظماتنا وتقدمها منظماتنا .

وفيما يتعلق ببلادى كما تعرفون فان المنطقة التي تنتمي اليها كانت ضحية هذه الكوارث الطبيعية ، واسمحوا لي ان اذكر هنا أنه في اطار مكافحتنا الجفاف فقد بذل السنغال دائما جهودا كبيرة ان منح خلال خطط التنمية الخاصة به مكانة اساسية لتشييد السدود التي يمكنها فقط وحدها ان تجعل زراعتها بمنأى عن التغيرات الجوية ، وفيما عدا ذلك نجد ان الدول الساحلية قد قررت سويا انشاء مشروعات مائية زراعية عديدة حتى تواجه تدريجيا الظروف الجوية والتموينية وذلك على المدى الطويل والقصير .

وان النتائج التي توصلنا اليها من الاجتماعات الأخيرة لاستغلال نهر السنغال تدل على



ان دول الساحل مصممة على السيطرة على الجفاف الذى يمثل عائقا جديا يقف امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة .

وكما سبق ان قلت من فوق هذا المنبر في العام الماضي فانه حيال الأضرار التي تنجم عن هذه الآفة فان التضامن الافريقي والمساعدات الدولية قد قدمت لنا دائما ، وان الحكومة السنغالية تشكر من صميم قلوبها الدول الشقيقة والدول الصديقة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية على هذه المساعدة القيمة التي قدمتها لدول الساحل التي تواجه صعوبات تعود الى الكوارث الطبيعية . وأود ان اشكر السيد سكرتير عام المنظمة لأنه قدم لنا الدليل الملموس على ان منظمنا تهتم بمصير الدول الفقيرة ، ان جاء لزيارتنا بطريقة رسمية في شهر شباط / فبراير ١٩٧٤ . وانني اود أن اعلن هنا ان فصل الامطار يدور بطريقة طبيعية في كل دول الساحل واذنا سجل شهر تشرين الأول / اكتوبر امطارا طيبة فان المزروعات سوف تنقد ، ولكن يلزمنا عامين او ثلاث سنوات اعوام من المواسم الممطرة حتي تعود الأشياء الى طبيعتها .

ولكن في الساحل نجد أن العودة الى الحالة الطبيعية ، لن توضع حدا للقلق ، فسوف يظل على هذه الدول ان تسيطر على الطبيعة وذلك بانشاء المشروعات الكبرى حتي لا تتوالى بعد فترات الجفاف الفيضانات التي تسبب لنا الخسائر الكبيرة ،

وانني ادعو كل ذوى النية الحسنة في اطار التعاون الدولي للاشتراك في العمل البنّاء الذى تقوم به دول الساحل

هناك شيء يفوق في قدرته الكوارث الطبيعية وهو استمرار النظام الاقتصادي القائم على الظلم وعلى استغلال الدول الأقل تقدما ، وبذلك نفرمل من تقدمها دون ان نقدم لها التعويض الذى نص عليه المجتمع الدولي ، ودون ان نعالج هذا الوضع .

وفي الواقع يعرف الجميع ان الدول النامية اذا كان موقفها يتدهور فهذا راجح السى أن الاجراءات التي اتخذناها مثل التعمدات التي اتخذت في اطار الاستراتيجية الدولية للعشر سنوات الثانية في التنمية لم تحترمها الدول الغنية .

فاذا نظرنا الى المعدل الحالي نجد ان المساعدات العامة الدولية سوف تصل عام ١٩٧٦ الى ٣٥.٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي للدول الصناعية بينما نجد ان ثلاثة ارباع الانسانية تزداد ديونهم بملايين الدولارات .

ويقول التقرير الأخير للجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية  
ان اجمالي المساعدات التي قدمتها الدول الغنية كان عام ١٩٧٢ ٠٣٠. في المائة فقط وهذا  
يبعد كثيرا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة العامة للتنمية وهو ٠٧٠. في المائة .  
اما بالنسبة للمصادر المالية للدول النامية فقد مثلت في نفس هذا العام ٠٧٨. في المائة  
من اجمالي الناتج القومي للدول النامية بينما يعد الهدف الأساسي للأمم المتحدة كما نذكر هو  
١ في المائة .

ان ازدياد المهوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة والتي تنتج عن هذا الوضع ،  
قد يهدد قضية السلام والأمن الدوليين ، وفي اطار مكافحتنا لمثل هذا الاحتمال يود وفدي ان يشكر  
منظمة الامم المتحدة لانها دعت هذا العام الى عقد مؤتمرين لهما مدى سياسي لا مثيل له ونعني  
بهما الدورة السادسة الطارئة لمنظمة الامم المتحدة لمعالجة المواد الأولية والتنمية ، والمؤتمر الثالث  
للأمم المتحدة حول حقوق البحار الذي عقد في كاراكاس من ٢٩ حزيران / يونيه الى ٢٩ آب / اغسطس  
١٩٧٤ .

اسمحوا لي ان اشكر مرة اخرى السيد الرئيس هواري بومدين رئيس جمهورية الجزائر والذي  
قدم المبادرة لعقد مؤتمر المواد الأولية والتنمية .

ان هذه المظاهرة التي ترجع الى مؤتمر القمة الرابع الذي عقد في الجزائر والتي نددت  
بالعلاقات الاقتصادية الدولية اليوم ، تظهر الى اى مدى يجد عدم الانحياز سببا لوجوده لمعارضة  
كل اشكال السيطرة الاقتصادية او التفلفل السياسي .

ويعتقد وفدي في هذا الصدد ان رغبة سياسية حقيقية لمواجهة مشكلة التنمية عليها ان تراعي  
اساسا مصير الثروات الطبيعية .

ان امتلاك الدول الكبرى لهذه المصادر يعد انهيارا للنظام الاقتصادي ان هذا النظام  
الذي نعيشه اليوم غير عادل ويستلزم منا تعديلا جذريا بهدف اقامة نظام اقتصادي جديد  
لاستمرار الأمن الاقتصادي الجماعي . ان تثبيت اسعار المواد الأولية على اساس المنتجات التي  
تصدرها الدول المتقدمة يمكن ان يكون علاجاً ضد تدهور شروط المبادلة التي تنتج عن هذا الموقف .

وان موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة الخاصة التي أشرت إليها على إصدار تصريح خاص بإقامة نظام اقتصادى جديد يدل على أن دول العالم الثالث مصممة على المطالبة بأشياء أخرى غير القيام بدور ثانوى على المسرح الدولى . ان برنامج العمل الذى يرمى الى تطبيق هذا البيان الخاص بإقامة نظام اقتصادى جديد والذى تمت الموافقة عليه من هذه الدورة ، سوف يسمح لمنظمتنا بدراسة المشاكل الخاصة بالمشاكل الأساسية التى تطرحها الموارد الأولية فى اطار التجارة والتنمية ، واصلاح النظام النقدى الدولى وتمويل التنمية والتصنيع وتبادل التقنيات . واخيرا فى تنظيم الشركات القومية دون ان ننسى مبدأ التأميم الذى يعد تعبيرا عن الحق الذى تتمتع به كل دولة فى المحافظة على مصادرها وثرواتها الطبيعية . ان حدة المشاكل التى تطرحها دول العالم الثالث ابان هذه الدورة الخاصة تبرز كل الأهمية التى ترتبط بهذا الموضوع .

ونجد من ناحية أخرى أن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية التى يتعين على الدول تطبيقها والذى لم يتم تجسيده حتى اليوم لعدم توافر الرغبة السياسية من جانب بعض الدول المتقدمة يجب أن يطبق على أساس ما تمت الموافقة عليه ابان هذه الدورة الطارئة للأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى فان وفدى يقدر تماما البرنامج الخاص الذى يرمى الى مساعدة الدول النامية التى تأثرت من جراء الأزمة الحالية وتقديم المساعدات الفورية لها .

ان البحث عن حلول لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يستلزم ان نأخذ فى اعتبارنا المشاكل الخاصة بحقوق البحار ، وفى هذا الصدد نجد ان دعوة الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الثالث بشأن حقوق البحار حتى وان لم يحقق كل تطلعات الدول النامية الشرعية ، الا أنه يعتبر بداية للعدالة فى هذا المجال . واهتمام منظمة الأمم المتحدة منذ سنوات بحقوق البحار فى اطار لجنة الاستخدام السلمى لقاع البحار والمحيطات ، داخل القانون الوطنى لكل دولة يظهر اهتمام المنظمة بهذه المشكلة الأساسية ، ويتطوير الدول المعنية .

اننا نعرف جميعا أنه بدفعة من الدول النامية قامت هذه الهيئة بمد اطار مناقشتها لمجموع حقوق البحار حتى تتوصل فى النهاية الى ضرورة عقد مؤتمر دولى جديد وهو مؤتمر كاراكاس ، ولذلك

فان وفدى يشارك وجهة نظر أغلب الوفود الأفريقية التى اشتركت فى مؤتمر كاراكاس ونعتقد أنه من الضرورى ان نتخلى عن النظرية التقليدية لحقوق البحار ، ونتبنى نهوما جديدا وهو التراث المشترك للانسانية جمعاء والذى يقضى بحرية امتلاك ثروات البحار وتوزيع هذه الثروات بطريقة عادلة .

فى هذا الصدد يعلن السنغال تأييده لانشاء منظمة دولية تقوم بادارة مجالات البحار العليا التى تعتبر تراث الانسانية ، وتستخدم معظم ثرواتها لمقاومة التخلف ، وعلينا أن نبرز هنا أن العديد من المليات من الدولارات يمكن ان تخصص كل عام لهذه القضية النبيلة . ويدرك وفدى أهمية مؤتمر كاراكاس ويؤكد بدون أية تحفظات موقف منظمة الوحدة الأفريقية والذى يمكن تلخيصه فيما يلى :

أولا ، يجب ان يعترف بحق كل الدول المتاخمة فى أن تقيم فيما وراء بحارها منطقة اقتصادية خاصة بها لاتتعدى فى أى حال من الأحوال ٢٠٠ ميل بحرى ، وفى هذه المنطقة تمارس الدول المتاخمة سيطرة دائمة على الثروات البيولوجية او المعدنية دون ان تنال من استخدامات الشرعية الأخرى للبحار وخاصة من حرية الملاحة وحرية الطيران وحرية وضع الكابلات والانابيب وغيرها من الأشياء .

ثانيا ، يجب أن نعترف بحق الدول التى لا ساحل لها والدول الأخرى فى الاشتراك فى استغلال المصادر والثروات البيولوجية فى المناطق الاقتصادية المجاورة . على قدم المساواة مع مواطنى الدول ذات السواحل .

ثالثا ، الثروات البيولوجية يجب أن تحمى من التلوث والصيد المكثف ومن ثم فانه من الضرورى انشاء الهيئات المناسبة واقامة سلطة دولية تجعلنا نحترم مبادئ الدفاع عن أنفسنا ضد هذا العدوان .

وفى هذا المجال ينادى السنغال مثله مثل منظمة الوحدة الأفريقية بوضع معاهدة لادارة المنطقة الدولية ولحماية المحيطات والثروات التى توجد فى هذه المناطق ، وأن هذه الأمور لها

أهمية بالغة وسوف تقوم بدور في استغلال وتنظيم منطقة النشاط وتحد الى أقصى حد من الآثار الضارة للحضارة ومن تذبذب أسعار المواد الأولية .

وان هاتين النقطتين كان يجب ان يميزا العشر سنوات الثانية في تطوير منظمة الأمم المتحدة ولكن للأسف خابت آمالنا لأن الاعداد لهما قد تم بسرعة شديدة ولأن بعض الدول الأعضاء في منظمنا والدول الصناعية بصفة خاصة لم تيد تحمسا سياسيا كافيا .

ومن ناحية أخرى نجد أن وفدي يعرب عن اغتباطه لعقد مؤتمر الاسكان العالمي في بوخارست ، ويقرب انعقاد المؤتمر الذي تعده منظمة الغذاء ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في روما لمعالجة مشاكل الغذاء . ان مشاكل الغذاء العالمي على المدى الطويل لا يمكن أن تحل الا عن طريق وضع استراتيجية تربط بين الفاعلية الانتاجية المتزايدة ومع عدالة التوزيع . وان دراسة المؤتمر للسياسة الغذائية العالمية يجب ان يشكل مجموعة متكاملة وان يضم المساعدات الغذائية ، وأفضل التسويات لحالة الطوارئ ، وتثبيت الأسعار ، والتوازن بين قانون العرض والطلب ، ومع ذلك فان هذه السياسة لا يمكن ان نعرب عنها او ننفذها بدون الحصول على مساعدة وتعاون الدول الصناعية التي عليها ان توافق على مسؤولياتها على هذا المستوى لأن السلام والأمن الدوليين سيكونا مهددين دائما اذا لم يتحسن وضع الدول النامية في المجال الغذائي .

يوجد في مجال السلام قطاع حققت فيه منظمنا انتصارا ملموسا يجعلنا نأمل في حل سريع للمشاكل المطروحة ، ونعني به مجال تصفية الاستعمار ومكافحة التمييز العنصري ، وفي هذا الصدد يشعر وفدي باغتباط لقلب نظام حكم كايانو ويعرب باغتباطه لعودة الديمقراطية الى البرتغال واعتراف الحكومة البرتغالية الجديدة بحقوق الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها . وفي استقلالها ، وان اعتراف البرتغال باستقلال جمهورية فينيا بيساو وبقبولها في الأمم المتحدة يعتبر بالنسبة لنا سببا للراحة والشعور بالافتباط لأن هذه الأشياء تتمشي مع تحقيق أومية منظمنا وهذا الشيء نتمناه جميعا .

ان الاجتماع الذي عقد في دكار بين ارستيد بيريرا وماريوسورس والذي تلتها اجتماعات في لندن وفي مدينة الجزائر قد أسهم في سرعة اعتراف البرتغال باستقلال فينيا بيساو ، وان حكومتى

سوف تبذل كل الجهود في مساعدة هذه الدولة الشقيقة في احتلال مكانها وسط الدول الحرة المستقلة ، وأن وفدى يأمل في أن جزر الرأس الأخضر سوف تنضم قريبا الى غينيا بيساو في استقلالها ووحدتها وفي أن موزمبيق الذى قطع خطوة هامة بعد اقامة حكومة مؤقتة يكونها الفريليمو وانجولا وساوتوصى ويرنسيب ، نأمل في أن كل هذه الدول سوف تحقق حريتها وسيادتها الدولية وذلك لمصلحة شعوبها .

ان البيان الذى أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية والذى تمت الموافقة عليه ابان مؤتمر القمة الأخير الذى عقد في مقديشيو كان يطالب الدول أعضاء هذه المنظمة والدول الصديقة لها بعدم اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال ، طالما لم تحقق هذه الدولة الاعتراف بحق المستعمرات في الاستقلال وبدء مفاوضات مع حركات التحرر لنقل السلطة اليها .

لقد كنا في ذلك الوقت في بداية مرحلة الثورة الداخلية البرتغالية وهي مرحلة التصريحات والمواقف التي قد تتناقض أحيانا ويجب أن نعترف بذلك .

ولكن اليوم ، وبينما تم اعتراف البرتغال باستقلال غينيا بيساو بينما تمكن الفريليمو بـمـد اتفاقية لوزاكا من ادارة حكومة انتقالية وبينما تم نقل السلطات بطريقة سليمة في الدولتين ، وبينما يعلن البرتغال انه يود اجراء محادثات مع انجولا ويعلم عن نواياه لاجراء مثل هذه الاشياء مع الدول الأخرى فاننا لانستطيع أن ننكر ان ما طلبته منظمة الوحدة الأفريقية قد تحقق تماما .

ان البرتغال اليوم يستحق منا أن نشجعه وأن نساعده ، ان الأحداث الأخيرة التي جرت في موزمبيق والتي دفعت الى زيادة التعاون الوثيق بين قوات الفريليمو وقوات البرتغال والتغيرات الأخيرة التي طرأت داخل البرتغال توضح هذا الاقتراح .

وان السنغال من جانبه ان يدرك تماما مسؤولياته الأفريقية قد قرر اعادة علاقاته الدبلوماسية مع البرتغال .

وهو يفعل ذلك انما يدرك أنه يساعد غينيا بيساو وموزمبيق اللتين تقيمان علاقة طيبة مع البرتغال ، ونساعد كذلك الأراضي الأخرى التي يجب أن نصفي الاستعمار منها .

ان السنغال سوف يتوخى الحذر وهو في نفس الوقت مستعد لاعادة النظر في موقفه تماما اذا لم يحترم البرتغال تعهداته وتعتقد السنغال أنه يشرف أفريقيا ان تعترف بالبرتغال الجديد . أما بالنسبة للصحراء التي ترزخ تحت الاستعمار الأسباني فان حكومة السنغال قد دافعت دائما عن موقف محدد ان ترى ان تصفية الاستعمار من هذه الدولة تعتبر ضرورة حتمية ولكن وكما قال رؤساء وفود موريتانيا والمغرب في هذا المجتمع فان شكل تصفية الاستعمار يمكن ان يتخذ هنا شكلا معيناً او مميّزا .

ففي الواقع هناك صراع بشأن الحق بين الدول الأفريقية المعنية وبين القوة المستعمرة بيدو أن الجمعية العامة قبل ان تدرس هذا الموضوع عليها ان تطلب رأى محكمة العدل الدولية .

وفي هذا الصدد نجد ان مشكلة الصحراء التي تستعمرها أسبانيا تذكرنا بوضع ناميبيا، ان نذكر أنه ابان انشاء جمهورية جنوب أفريقيا لم يكن هناك من له حق في هذا المجال الا جنوب افريقيا ولقد تمكنت عصبة الأمم المتحدة ثم منظمة الأمم المتحدة من أن تطالب بهذا الحق في محكمة العدل الدولية .

ولكن في الوضع الحالي نعرف ان الذين يمتلكون الحقوق في الصحراء التي تطلق عليها اسم الصحراء الأسبانية ، يجب ان يطالبوا نفس هذه المحكمة لكي تعلن حقيقة الوضع قبل ان تعالج الجمعية العامة هذه المشكلة . واني بيدولي أنه من المناسب أن نقدم هذا الطلب اولا الذي آمل ان يحظى بتأييد افريقيا وهي المعنية الاول بتصفية الاستعمار .

وان وفدي يهتم باجراء تصفية الاستعمار في هذه المنطقة بالاجراءات السلمية .

ولكن يتعين على منظمنا القيام بمسئولية خاصة الا وهي مساعدة الشعوب في جنوب روديسيا وفي أفريقيا الجنوبية على تحقيق استقلالهما الكامل على اساس المساواة في الحقوق بالنسبة لجميع الأطراف .

وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها اغلب اعضاء منظمة الامم المتحدة فاننا نجد ان نظام حكم الاقليات في هاتين الدولتين يواصلان تدعيم سياستهما الرجعية واقامتها على أساس التفرقة والتمييز العنصري .

وفي جنوب أفريقيا نجد ان حكم الأقلية غير الشرعي لا يان سميث يتدعم عاما بعد عام رغم كل العقوبات التي تتخذ ضده وهي عقوبات يجب ان نعترف بأن بعض اعضاء هذه المنظمة ومنها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يحترمونها .

من الواضح ان نظام حكم ايان سميث غير الشرعي يتحدى كل قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة باعادة المساواة والعدالة في هذه البلد وحيث تفرض الأقلية بالقوة قراراتها وتثير القلاقل في دولة زامبيا المجاورة .



ان دولة زامبيا تواجه الان صعوبات كثيرة بسبب القرار الذى اتخذه حكم ايان سميث من جانبه وحده بشأن اغلاق الحدود المشتركة ، وفى هذا الصدد فان حكومتى تعلن مرة أخرى تأييدنا الكامل لكل الاجراءات الايجابية التى اتخذها المجتمع الدولى للمحافظة على استقلال وكرامة شعب زامبيا .

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا فان حكومتى التى كانت تود عدم التدخل فى قرارها بعدم التدخل فى شئون موزمبيق ولكننا نخشى ان يكون هذا بداية تغير جذرى فى سياستها الداخلية ولا يسعنا الا ان ندين هذه السياسة القائمة على التحدى وعلى احتقار الجنس فير الأبيض .

وبالنسبة لنا ان المشكلة ليست مشكلة لون اننا نود ان نرى جنوب أفريقيا وهى توافق على مبدأ أن الانسان هو انسان بغض النظر عن لونه او دينه او تطوره وان الرجل هو رجل سواء كان عالم نره او فيلسوفا او رئيس دولة ، وطالما لم يحدث ذلك فان هذه الدولة لن تستطيع أن تحصل على مكانة مشرفة وسط المجتمع الدولى .

ان على جنوب افريقيا ان تطلق صراح ناميبيا فوراً ، لانها لم تحترم التزاماتها كقوة ذات وصاية ، وان الجمعية العامة قد قررت فى ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ انها انتداب جنوب افريقيا واصبحت منظمة الأمم المتحدة غير ملتزمة بما التزمت به عصبة الأمم ، وذلك بمقتضى القرار الذى صدر عن محكمة العدل الدولية فى ٢١ حزيران / يونيو سنة ١٩٧١ وان القرار ٢٦٩ الصادر فى ١٢ آب / اغسطس سنة ١٩٦٩ عن مجلس الأمن الذى أيد انتهاء وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا وجلائها من هذه الراضى يجب ان يحترم بكل شدة وبكل صرامة .

وفي اطار هذا النضال من أجل اعادة حق تقرير مصير شعب ناميبيا الذى رفض دائما ارتباطه بجنوب افريقيا تشترك حكومتى تماما فى الاجراءات التى اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والعشرين ان تدعو مجلس الأمن لانهاء الاحتلال غير الشرعى الذى تمارسه جنوب افريقيا على ناميبيا ويطلب من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الاشتراك فى شتى اعمال الاجهزة المناوئة والهيئات المتخصصة للأمم المتحدة .

وان وفدى يطالب لمصلحة شعب ناميبيا ان يستمر التعاون الوثيق القائم حاليا بين مجلس الأمم المتحدة من أجل ناميبيا ، وسوابو التي اعترفت بها الجمعية العامة كممثل شرعى وحيد لشعب ناميبيا ، والذي سمحت له بلادى بفتح مكتب دائم له فى داكار .

ومع ذلك وبالزعم من كل عناد زعماء روديسيا وجنوب افريقيا فان وفدى يأمل مع ذلك فى أن حركة التحرر التي تعمل على تحرير دول كاملة من جنوب أفريقيا ، بالاضافة الى الضغوط المتزايدة ورفض العالم لهذا سوف يدفع هذه الدول الى تفهم الطريق بطريقة أفضل .

بيد ولى أنه من المناسب بيننا تصريح ١٥١٤ ( د-١٥ ) الصادر فى ١٤ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٠ والخاضع بتصفية الاستعمار قد اخذ يتقدم وايماننا منا بمبدأ أممية الأمم المتحدة يجب أن تشترك منظماتنا فى تسوية كل المشاكل الدولية .

ومن الضرورى لتلافى عدم التوازن القائم الذى لا يخدم الا مصالح الدول الكبرى ان نعطى الامم المتحدة المسئولية الكاملة والسلطة الكافية لحل مشاكل السلام والأمن الدوليين ، اللذين يرتبط بهما التقدم تقدم الامم والدول النامية ، ان الدول الصغرى والدول المتوسطة لا يجب أن تكون على هامش تسوية المشاكل العالمية لان التعايش السلمى بين الدول الكبرى لم يعد كافيا لخلق ظروف السلام الحقيقى اللازم لبداية عصر الأمن الاقتصادى الجماعى الذى نأمل فى تحقيقه من صميم قلوبنا .

وسوف اقول فى النهاية اننا نأمل من صميم قلوبنا ان تكون هذه الدورة دورة تحقيق الأمانى الشرعية لكل الشعوب فى الحرية ، وفى العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفى السلام وفى الأمن الدولى بعد أن نحصل عليه مرة أخرى .

السيد مو - باربادوس (الكلمة بالانجليزية) سيدى الرئيس انه ليسعد نسي  
ان اضم صوتي الى من سبقوني فسي تعيد تتكم بمناسبة انتخاباتكم  
رئيسا لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . اننا لنعبر عن رضائنا بالبادرة التى  
اتخذها السيد رئيس جمهورية الجزائر والتى أدت الى انعقاد الجلسة السادسة الطارئة للجمعية  
العامة لدراسة مسألة تهم كافة الأمم ، وفى هذا الوقت حيث يجب على هذه الجمعية العامة  
أن تهتم بتشكيل نظام اقتصادى دولى جديد ، نرى أن التحية المناسبة لك ولبلادك هى فى  
الواقع شرف رئاسة هذه الدورة وانك لجدير بهذا الشرف .

واسمحوا لى أيضا ان اسجل هنا عميق تقديرنا لسلفكم معالى السفير ليولدينيتس والتى  
أدت حكمته وفاعليته فى رئاسة مداوات الدورة الثامنة والعشرين والدورة الطارئة السادسة التى  
احترام كافة المجموعة الدولية له والى تقديرها لبلاده ولكل أمريكا اللاتينية .

اسمحوا لى أيضا اليوم بالنيابة عن أعضاء وفدى أن أحى السيد السكرتير العام السيد  
كورت فالدهايم على كافة الجهود التى يستمر فى بذلها فى خدمة الأمم المتحدة .

اننا اليوم نحى ثلاث أعضاء جدد فى هذه المنظمة ووفدى لسعيد بافتنام هذه الفرصة  
للترحيب بالدولة الشقيقة فى الكاريبي جرنادا التى لها علاقات وثيقة مع كافة الدول المتحدثة  
بالانجليزية فى جزر الكاريبي وهى علاقات نابغة من الخبرة التاريخية المشتركة .

انه لمن دواعى سرورنا ان تشترك معنا جرنادا فى مواجهة التحديات التى تواجههم  
هذه المنظمة .

وباعتبارنا من أوائل الدول التى اعترفت بسيادة شعب بنجلاديش فانه لمن دواعى سرورنا  
ان نرخب بوفد جمهورية بنجالاديش الشعبية ونعبر عن مشاعر التعاطف والاسى مع شعب بنجالاديش  
على الكوارث الطبيعية التى وقعت فى هذه البلاد ، ونعبر عن تعازينا لحكومة وشعب هندوراس  
للمأسى التى تعاني منها هذه الدولة فى أمريكا اللاتينية الشقيقة والكوارث التى حدثت قبيلا  
انعقاد هذه الدورة .

ان هذه الكوارث يجب ان تذكرنا بالمسئوليات الواضحة التي يجب أن تتحملها هـذه المنظمة لمد يد العون في حالات الكوارث الطبيعية .

علينا أيضا أن نرحب بالواقع الجديد الأ وهو ان شعب البرتغال قد وجد قيادة جديدة تضع الحد للحروب التي دارت في أفريقيا منذ سنوات. ان وجود وفد فينيا بيساؤ في هذه الدورة لدليل واضح نرحب به لأن حكومة البرتغال اعترفت بالحق المشروع للشعوب في ادارة دفة أمورها ، ونحن نأمل بأن الدورة القادمة ستشترك فيها شعوب اخرى كانت واقعة تحت سيطرة الامبراطورية البرتغالية .

ان عالمية العضوية في هذه المنظمة هي شىء لمرضى بالفعل ، وأمل في المستقبل في انها حالة الشك والريبة للدول الأعضاء ، وبالتالي فان كل دولة جديدة تدخل هذه المنظمة تذكرنا بأن هناك دولا في منطقة الكاريبي لم تحصل على استقلالها بعد ، لا لأن بعض القوى رفضت انها سيطررتها فحسب ولكن أيضا خشية العدوان على وحدة ترابها واستقلالها ، ومن دواعي الأسف أن نرى جنوب أفريقيا وشعوبها مازالت تناضل من أجل اثبات حقوقها الانسانية ولكن على هذه المنظمة أن تجد الحلول التي تؤكد استقلال هذه الراضى .

ونأسف أيضا أن نرى انه في جنوب افريقيا مازالت هذه الشعوب ، تناضل من أجل التوصل الى المستوى والى الحقوق الانسانية التي على هذه المنظمة ان تضمنها لكافة شعوب العالم . من الصعوبة بمكان ايجاد التبرير بأى صورة انسانية للقمع الذى تعاني منه شعوب ناميبيا و روديسيا واهدار القيم الانسانية التي تتم على يد حكومة الأقلية حكومة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . لقد كررت حكومتى مرة بعد مرة كراهيتها واحتقارها لنظام التفرقة العنصرية ، وستستمر فى التنفيذ بحكومة جنوب أفريقيا لاستمرارها فى فرض هذا النظام على شعوب جنوب افريقيا ، وسوف تستمر فى تنديدها بالرفض المستمر لهذه الحكومة لاعادة الحقوق لشعب ناميبيا وقوادها الشرعيين ، وفى روديسيا أيضا وذلك تحديا منها أيضا للأمم المتحدة ولميثاق هذه المنظمة .

وان كنا نرحب بحق كل شعب فى التمتع بحقوقه الشرعية فى الحرية السياسية وان نشارك فى احتفال هذه الشعوب باستقلالها التي حصلت عليه أخيرا ، فعلى التفكير بأن السيادة للشعوب ليهدها عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى عالم اليوم . وان باريادوس لتعبر عن سعادتها واقتباطها باستمرار للخطوات الايجابية التي قامت بها بعض البلاد لحل هذه المشاكل . وان استمرار واتساع سياسة الانفراج بين القوى الكبرى لا شك فى انه سينقذ الانسانية من خطورة حرب جديدة وان الدول الفقيرة عليها أن ترحب بمثل هذه الجهود وأن تدعم الخطوات التي تؤدى الى السلام والأمن الدوليين .

ولكن من المؤسف ان نرى انه لم توجد تسوية نهائية وعادلة لمشاكل الشرق الأوسط فهناك القليل من المشاكل الدولية يمكن ان تذكر بالفعل البلاد الصغيرة بموقف الدول الكبرى . ان هذه القوى هي التي أيدت انشاء دولة اسرائيل ، ولكن استمرار هذه السياسات المتناقضة واستخدامهم

للمنطقة كمنطقة يمكن استخدامها من قبل الدول الكبرى، هو المسئول عن المشاكل والحروب التي قامت منذ عام ١٩٤٨ والمأساة التي يعاني منها ملايين من اللاجئين العرب .  
ولكننا نرحب بالجهود المشتركة لفصل القوات في هذه المنطقة منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر ولكن نعتبر ان نفس هذه القوى الكبرى مسؤولة ضئولاً عن مفاوضات تتم بين الأطراف المعنية وحل مشكلة الحدود وحل مشكلة الشعب الفلسطيني وباختصار فان فصل القوات في حد ذاته لا يكفي ولكن على هذه القوى وضع الأسس الرئيسية لاستتباب السلام في هذه المنطقة من العالم ، و من الضروري ايضاً ضمان الموارد المادية والأسانية بدلاً من ان تتركس للحرب ان تستخدم لوضع نظام يضمن تحقيق الأهداف للمشروعة والآمال المشروعة لشعوب المنطقة .

ان بلادى لتأسف لما باصيب به استقلال ووحدرة تراب قبرص في الشهور الأخيرة حيث نجد انفسنا نواجه حالة بلد صغير تمزقه القوى الكبرى وأصبح ميداناً للقتال لهذه القوى الكبرى لحل مشاكلها ، وهذه الخبرة التي عشناها مؤخرًا لتعقيب مؤسف على أعمال هذه المنظمة منذ الحرب العالمية الثانية . ان ذلك ليذكرنا بان محاولتنا استتباب السلام ووضع السلام العالبي لم تصل الى نتيجتها المرجوة .

ومن المشاكل الأخرى التي يجب أن نهتم بها عدم العدالة والمساواة الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول او معالم الدول والشعوب ، ولم يكن الموقف الاقتصادي الدولي يمثل هذا السوء منذ تاريخ انشاء هذه المنظمة وفي كافة بلاد العالم هناك عامل مشترك هو ان المساواة غير قائمة واحتمالاتها غير واضحة ومع ذلك فان السماء لم تقل أبداً أن على الأثرياء ان يزيدوا ثراء وان على الفقراء ان يزيدوا فقراً .

ان نصل الى منتصف العقد الثاني للتنمية يمكننا ان نستخرج من الخبرة الماضية ان التعاون الدولي ضروري وأن نطالب ونقول بأن الخبرة الماضية لا تبرز الأمل الكبير في المستقبل في مثل هذا المجال وبدلاً من أن نسير دون وضوح في أزمة العالم الحالية من التمنغم وتدهور ميزان

القوى علينا بالعكس أن ندرس ونحلل العوامل التي أدت الى مثل هذه العرقلة لآمالنا المشروعة .  
ومنذ حوالي ثلاثين عاما ألزم ميثاق الأمم المتحدة المجموعة الدولية بخلق ظروف لازمة لميزان  
قوى مقبول لرغاء الانسانية ووضع الحد الأدنى لضرورة كرامة الإنسان والنمو الاقتصادي والاجتماعي .  
وان العقد بين الأول والثاني للتنمية قد التزم بوضع سياسة دولية للتعاون الدولي لتحقيق مثل  
هذه الأهداف ، وكان حقيقيا عندئذ وما زالت هذه الحقيقة ماثلة بأن مستوى هذا التعاون يجب  
أن يكون على مستوى المشكلة نفسها .  
وان الانجازات في تحقيق الأهداف غير مرضى على الاطلاق . وهناك امكانيات التخلى عن  
الأهداف وهذا هو الخطر الماثل أمامنا اليوم علينا ألا ننسى ان أزمة الطاقة هي الأزمة الأخيرة  
في سلسلة من الازمات التي اتسم بها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة .  
وكلنا نعلم بأن الفوارق القائمة فيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة كانت قائمة قبل أزمة  
الطاقة ، فنحن نعرف تماما ظاهرة الترخم الدولي وان تصدير الترخم من البلاد الغنية الى  
البلاد الفقيرة كان قائما قبل الأزمة . وكلنا نعرف ان شبح نقص الموارد الغذائية كان قائما قبل  
أزمة الطاقة وكلنا نعرف ان المستوى المتدهور للمساعدة من أجل التنمية كان قائما قبل الأزمة .  
كلنا نعلم هذه الحقائق .

ولكن الظاهرة الجديدة لارتفاع أسعار موارد الطاقة الرئيسية قد زادت هذا الموقف خطورة ولكل البلاد النامية التي تستورد البترول بيدو المستقبل مخيفا فعلا وأكثر البلاد النامية التي تأثرت بهذه الأزمة لا تستطيع ولا تمتلك ما يلزمها لشراء المواد الغذائية ، أما بالنسبة للبلاد الأخرى فتدهور ميزان القوى بالنسبة لقدراتها في تطوير امكانياتها الانتاجية أثر على مستوى المعيشة في هذه البلاد ، ففي هذه المرحلة من الأزمة الاقتصادية العالمية تتوقف احتمالات المستقبل بالنسبة لغالبية شعوب العالم ، على كيفية مواجهة الدول الفقيرة مثل باربادوس للمشاكل الاقتصادية . ان العون السريع والضروري لمعظم بلاد العالم حقيقة واقعة ، والمشكلة اليوم هي الاستمرار في الحياة والا لما أمكنا التوصل حتى لمواجهة تحديات الغد .

ان المجموعة الدولية قد اهتمت بهذه المشكلة ما في ذلك شك ، والعناصر اللازمة للعون قد اتفق عليها في برنامج مشترك وخاص تم الاتفاق عليه في الدورة الطارئة السادسة . وان أبعاد المشكلة وكمية العون المطلوبة قد وضع السيد السكرتير العام خطوطها العريضة ولكن مرة أخرى فان الانجازات ليست على مستوى الآمال والمطالبات .

وانا اردنا ان نتوخى الصراحة فان المستوى في الواقع أقل من الامكانيات المجتمعة للدول التي تستطيع المساعدة . وان العالم يشاهد اليوم أقلية من البلاد تمد يد العون من أجل تحقيق أهداف البرنامج الخاص . ان أبعاد العون الذي تحصل عليه البلاد غير كافية وأشك في أن هذه المساعدة ستصل الى هذه البلاد في الوقت المناسب .

ولكن علينا ان ننسى أن التنمية وليس مجرد الاستمرار في الحياة مازالت الطريق الاساسي للسلام والعدالة ، ولا يجب ان نعتقد ان التحسن في مستوى المعيشة لغالبية شعوب العالم لفتن يهتم مالم نكتف بمجرد الاستمرار في الحياة لهؤلاء الذين يواجهون الكارثة . ان البلاد مثل بلادي التي حصلت على بعض المساعدة لا يمكن أن تقبل البطء الذي تتم به هذه المساعدة .

لقد اعترفنا منذ زمن طويل بأن التعاون الدولي لتحقيق عالم أكثر عدالة ولمد الدول النامية بالموارد اللازمة هو من الضروريات الحتمية . وان حقائق اليوم تقول بأن الدول المصدرة للبترول يمكن أن تلعب دورا هاما جدا في مثل هذا المجال وعلى المدى الطويل مانحتاج اليه هو اعادة تشكيل امكانية الانتاج في العالم كموضوع منفصل عن مجرد اعادة التوزيع ، وهذا كما نراه هولب النظام



الاقتصادى الجديد الذى دعت اليه الجلسة السادسة المارعة . ان عناصر النظام الجديد بدأت تظهر فى الأفق ، والتشجيع على تحقيق ذلك هو ما نتلمبه الآن .

ان متطلبات النظام الاقتصادى الجديد العادل قد بدا واضحا فى المؤتمر الاخير الذى انعقد فى كاراكاس والذى دعى الى وضع نظام جديد لحقوق استقلال البحار وبلادى قد عبرت عن رأيها بأن وضع أسس أى نظام يحقق حق استعمال البحار يتوقف على ارادة الدول الساحلية المتقدمة حتى تقبل الحقوق التقليدية لحرية استخدام البحار كما أن تتخذ شكلا جديدا يقوم على المساواة الاقتصادية والسياسية . ان البلاد النامية يجب أن تكون لديها السيادة والتحكم فى موارد البحار فى اطار امكانياتها القومية وعليها أن تقبل أيضا مسئولية ضمان المصالح التقليدية للدول الساحلية وغيرها ، ونأمل عندما يتم وضع النظام الجديد الذى يحكم حق استغلال البحار نأمل أن يكون ذلك تعبيراً عادلاً سياسياً واقتصادياً عن حق الشعوب فى البحار وهو مع الأسف نظام غير قائم اليوم .

ان شعب و حكومة باربادوس يؤمنون بأننا جئنا هنا لنوحد الجهود لتحسين مستوى الانسانية والظروف التى يعيشها الانسان واننا كانت كلماتنا وأفعالنا لا تكفى لتحقيق مثل هذا الايمان فاننى أطرح سؤالاً : لماذا جئنا الى هنا ؟

تطبيق الاعلان حول منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ،

( أ ) تقرير اللجنة الرابعة - الوثيقة (A/9765).

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة - الوثيقة (A/9777).

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : ان الجمعية العامة سوف تدرس ان تقرير اللجنة الرابعة في البند رقم ٢٣ من جدول الأعمال تحت عنوان تطبيق الاعلان حول منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وكما قلت فان التقرير هو في الوثيقة ( A/9765 )

ان لم توجد أي اقتراحات وفقا للبند ٦٦ من النظام الداخلي ، فاني سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش هذا التقرير .

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : وستخذ الآن قرارا حول توصية اللجنة الرابعة والواردة في الفقرة الثالثة من تقريرها الوثيقة (A/9765) وأن تقرير اللجنة الخامسة حول العواقب المالية والاقتصادية لهذه التوصية ترد في الوثيقة (A/9777)

هل اعتبر أن الجمعية العامة توافق على تقرير أو على توصية اللجنة الرابعة ؟  
ان ن تقرر ذلك .

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية : -

( أ ) تقرير اللجنة السياسية الخاص ( A/9782 )

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/9782)

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : ننتقل الآن الي الفقرة الثالثة أو البند الثالث من جدول الأعمال وهو التقرير المقدم من اللجنة السياسية الخاصة ، وفقا للبند ٣٧ من جدول الأعمال تحت عنوان سياسة العزل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان التقرير هو في الوثيقة (A/9774). ان لم توجد اي اقتراحات وفقا للمادة السادسة والستين من النظام الداخلي فاني سأعتبر أن الجمعية العامة قررت ألا تناقش هذا التقرير

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف نتخذ قراراً حول توصية اللجنة السياسية الخاصة  
 الخاصة الواردة في الفقرة الخامسة من تقريرها الوثيقة (A/9774).  
 كما ان تقرير اللجنة الخامسة حول العواقب المالية والاقتصادية لهذه التوصية ترد في  
 الوثيقة رقم (A/9782)  
 هل اعتبر ان الجمعية العامة توافق على توصية اللجنة السياسية الخاصة ؟  
 اذن تقرر ذلك

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٥٥